بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الإمام المهدي

المجلة العلمية

ورقة علمية بعنوان

ملامح من سياسة الاحتلال الفرنسي في تونس (1881ـــــ 1956م)

Features of the French Occupation Policy in Tunisia (1881- 1956)

إعداد: د.عبد الله الزبير يوسف الزبير

الأستاذ المشارك/بكلية التربية/قسم التاريخ/جامعة بخت الرضا

جمهورية السودان/النيل الأبيض/الدويم

د.مهدي حامد أحمد محمد

الأستاذ المشارك/بكلية الآداب/قسم التاريخ/جامعة الإمام المهدي

جمهورية السودان/النيل الأبيض/الجزيرة أبا

تلفونات 0909305352 0127619532

البريد الالكتروني Abdallaelzubeir441agmail.com

مايو 2026م

المُستخلص

هدفت الدراسة إلى إبراز ملامح من السياسات والخطط الإدارية التي رسمها الاحتلال الفرنسي لأجل تحقيق أهدافه الاستعمارية في المجالات المختلفة (الاقتصادية ، الاجتماعية والتعليمية) لمعرفة مدى تأثيرها على المجتمع التونسي . **أما أهمية الدراسة** تنبع من تناولها جانباً مهماً من تاريخ تونس الحديث يتمثل في الاطلاع على سياسات الاحتلال الفرنسي وآثارها على البلاد كما تُسهم الدراسة في توضيح الأساليب التي اعتمدتها القوة الاستعمارية لإحكام سيطرتها على الشعب التونسي **استخدمت الدراسة** المنهج التاريخي الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي ، **توصلت الدراسة** إلى أن فرنسا طبقت في تونس ما يسمى بنظرية الامتصاص أو ما يسمى بسياسة الفرنسة من أجل تحقيق أهدافها الاستعمارية وكذلك تطبيقها لسياسة الاحتكار وفرض الضرائب مما أدخل البلاد في أزمة اقتصادية بسبب تهميش الصناعات الوطنية ، **كما أوصت** بدراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى للسياسات الاستعمارية الفرنسية على المُجتمع التونسي والتوسع في دراسة تأثير الاستيطان الأوربي على البنية السُكانية والزراعية في تونس

وتعزيز الدراسة التي تكشف العلاقة بين الاستعمار والتبعية الاقتصادية في تونس وغيرها من الدول الإفريقية .

الكلمات المفتاحية:

فرنسا ، سياسة ، تونس ، اقتصاد ، احتكار ، هجرة ، تعليم .

Abstract

This study aimed to highlight the features of the policies and administrative plans drawn up by the French occupation in order to achieve its colonial objectives in various fields The economic, social, and educational fields to identify the extent of their impact on Tunisian society. The significance of the study stems from its examination of an important aspect of modern Tunisian history, represented by exploring the policies of the French occupation and their effects on the country. The study also contributes to clarifying the methods adopted by the colonial power to consolidate its control over the Tunisian people. The study used the historical, descriptive analytical, and the inductive approach's. The study concluded that France applied in Tunisia the so-called absorptive theory or so-called French policy to achieve its colonial goals, as well as its application of the policy of monopoly and taxation, which brought the country into an economic crisis because of the marginalization of national industries. The study also recommended to study the long-term economic and social effects of French colonial policies on Tunisian society, as well as expanding the study of the impact of European settlement on the demographic and agricultural structure of Tunisia, and promoting studies that reveal the relationship between colonialism and economic dependency in Tunisia and other African countries.

Keyword:

France, Policy, Tunisia, Economy. Monopoly, Migration, Education.

المُقدمـــة:

شهدت تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي تصاعداً ملحوظاً في التدخل الأوربي نتيجة لموقعها الاستراتيجي المهم على البحر الأبيض المتوسط إلى جانب ما عانته البلاد من أزمات اقتصادية ومالية أضعفت بنيتها السياسية والإدارية وقد استغلت فرنسا تلك الظروف لتوسيع نفوذها في شمال إفريقيا ، ففرضت الحماية على تونس عام 1881م ، لتبدأ مرحلة جديدة اتسمت بإعادة تشكيل مؤسسات الدولة وفق الرؤية الاستعمارية الفرنسية .

اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تنفيذ سياسات متعددة هدفت إلى إحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على المجتمع التونسي ، من خلال فرض نظام إداري تابع وتشجيع الاستيطان الأوربي والاستيلاء على الأراضي والثروات ، إضافة إلى نشر الثقافة واللغة الفرنسية على حساب الهُوية العربية الإسلامية . كما أسهمت هذه السياسات في إحداث تحولات عميقة داخل المجتمع التونسي انعكست على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

وتأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة السياسة الفرنسية في تونس وتحليل فلسفتها الاستعمارية وآثارها المختلفة مع بيان الوسائل التي استخدمها الاحتلال لتحقيق أهدافه ومدى تأثير ذلك في الواقع التونسي خلال فترة الحماية الفرنسية .

*** أهداف البحث:**

1- دراسة السياسة الاستعمارية الفرنسية في تونس وتحليل أسسها الفكرية والإدارية .

2- التعرف على طبيعة نظام الحُكم الذي فرضته فرنسا وآليات إدارته للبلاد .

3- إبراز ملامح السياسة الاقتصادية الفرنسية وآثارها على المجتمع التونسي .

4- تحليل السياسة التعليمية الفرنسية ومدى تأثيرها على الهُوية الثقافية التونسية .

5- توضيح دور الاستيطان الأوربي في دعم النفوذ الفرنسي داخل تونس .

6- الكشف عن انعكاسات الاحتلال الفرنسي على الأوضاع الاجتماعية والهجرة التونسية .

*** أهمية البحث:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها جانباً مهماً من تاريخ تونس الحديث يتمثل في سياسات الاحتلال الفرنسي وآثارها المختلفة على الدولة والمجتمع . كما تسهم الدراسة في توضيح الأساليب التي اعتمدتها القوة الاستعمارية لإحكام سيطرتها على الشعب التونسي ، الأمر الذي يساعد في فهم كثير من التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية التي استمرت آثارها حتى إلي ما بعد الاستقلال .

كذلك تُمثل الدراسة إضافة علمية للبحوث التاريخية المتعلقة بتاريخ المغرب العربي والاستعمار الأوربي في إفريقيا .

*** مُشكلة البحث:**

تكمن في مُحاولة الكشف عن حقيقة السياسات التي انتهجها الاحتلال الفرنسي في تونس ومدى تأثيرها في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية . كما تنبع المُشكلة من وجود كثير من الدراسات التاريخية التي كُتبت من منظور أوربي ركز على تبرير المشروع الاستعماري وإظهار آثاره بصورة إيجابية ، مما يستدعى إعادة قراءة تلك المرحلة التاريخية اعتماداً على رؤية تحليلية أكثر موضوعية تستند إلى المصادر العربية والإفريقية .

*** منهجية البحث:**

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي من خلال تتبع الأحداث التاريخية المرتبطة بالاحتلال الفرنسي في تونس وتحليل أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية ، كما استعانت بالمنهج الاستقرائي لاستنتاج طبيعة السياسات الاستعمارية وأهدافها بالاعتماد على عدد من المصادر الأولية والثانوية .

أولاً: التدخل الفرنسي في تونس:

تونس في ظل الحكم العثماني:- استطاع العثمانيون طرد الأسبان الذين دخلوا تونس اثر استنجاد الأمير الحسن الحفصى بهم ، فدخل القائد (سنان باشا) تونس عام (605م) واستولى على حصونها وانتهى بذلك عهد الحفصيون الذين حكموا تونس حوالي(350عاماً)[1]

قامت الدولة العثمانية بعد ذلك باستخدام لقب (الداي) في تونس ليحكم باسمها وقد حكم الدايات خلال الفترة (1539- 1579م) مستأثرين بالحكم دون الوالي العثماني ، إلا أنَ سلطتهم لم تستمر نسبةَ لنشوب النزاعات بين أفراد الأسرة الحاكمة ، فظهرت سلطة جديدة في تونس وهى حكم ما يسمى (بالبايات) الذين حكموا في شكل أسرتين: الأسرة المرادية (1737- 1705م) والأسر الحُسينية (1705- 1957م) وعرفت تونس في عهد البايات بحالة من الرخاء والعمران ولكن لا يخلوا حكمهم أيضاً من الصراعات على الملك بين الإخوة[2]

حكم البايات حكماً مستقلاً عن الدولة العثمانية ولكنهم في نفس الوقت كانوا يعُدون أنفسهم تابعين لها من الناحية الدينية على أساس أنَ العالم الإسلامي وطن واحد[3]

أما قصة التدخل الفرنسي في تونس: بعد أن احتلت فرنسا الجزائر شرعت في غزو تونس فعرضت على الباى عام 1879م مشروعاً يقضي بقبول الحماية الفرنسية إلا أنه رفض ذلك ، وفي عام 1881م نجد أنَ (جول فيرى) رئيس وزراء حكومة فرنسا قد بيت النية على غزو تونس فتزرع ببعض الحوادث على الحدود[4]

(1) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط1984م ، مكتبة النهضة المصرية/القاهرة ، ص310 .
(2) إسماعيل أحمد ياغي: ومحمود شاكر ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ج2 ، ط1993م ، دار المريخ للنشر/الرياض ، ص92 .
(3) مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، الدار المصرية للكتب/القاهرة ، ص227 .
(4) جعفر عباس حميدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، د.ت ، دار الفكر العربي/عمان ، ص192 .

مهدت فرنسا لحملتها بإثارة مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس المتمثلة في (قبائل الدوائر والزمالة وقبيلة بنو خمير) وهى عبارة عن قبائل رعوية عبرت الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر فعملت على تضخيمها ، حيث أظهرت أن أمر هذه القبائل قد أفلت من يدَ حكومة الباى ، فتبنت فرنسا إرسال حملة لتأديب هذه القبائل التي لا يملك الباى عليها أي سلطات تحت قيادة الجنرال (فور جيمول) 16أبريل 1881م والتي تكونت من 57 ألف جندي وفي يوم 29أبريل من نفس العام عبر الجنود الفرنسيون الحدود واحتلوا مدينتي (الكاف) (وطبرقة) بدون مقاومة ، كما أنزلت فرنسا بعض قواتها التي أبحرت من ميناء طولون في بنزرت ، وبعد احتلالهم لها تقدموا صوب العاصمة وعسكروا على مقربة من قصر(باردو) وفي الساعة الرابعة من بعد ظهر هذا اليوم قدم القنصل العام الفرنسي (روستان) إلى الباي نسخة من المعاهدة المطلوب التوقيع عليها، وأعطى الباي مهله حتى الساعة التاسعة لقبول المعاهدة أو رفضها، فأضطر الباى (محمد الصادق) للتوقيع عليها في يوم 12مايو1881م)[1]

ثانياً: سياسة الحُكم والإدارة الفرنسية في تونس:

كانت كل المستعمرات الفرنسية في إفريقيا تخضع (لحاكم عام فرنسي) يتلقى أوامره من وزير المستعمرات في باريس ويعاون هذا الوزير المجلس الأعلى للمستعمرات بالإضافة إلى مجالس استشارية أخرى متخصصة في بعض الشؤون مثل(التعليم والشؤون الصحية) وكان البرلمان الفرنسي هو الذي يُصدر جميع التشريعات الخاصة بالمستعمرات وعلى حكام المستعمرات أن يصدروا الأوامر المحلية لتنفيذ هذه التشريعات ، أما تونس فقد أخضعتها فرنسا (لنظام الحماية) وأصبحت فيها حكومتان– حكومة وطنية يرأسها الباي أو السلطان وأخرى فرنسيه يترأسها (الحاكم العام الفرنسي) ويرأس الحاكم العام مجموعة من الموظفين يُعتبرون كمستشارين للوزراء الوطنيين ويكون هؤلاء هيئة في الواقع بمثابة (وزارة فرنسية)[2]

[1] شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ط1977م ، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة ، ص**306.**

[2] شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة ، ص531.

أخذ الفرنسيون يديرون البلاد إدارة مباشرة فعينوا حاكماً عاماً كان بمثابة مسئول عام للبلاد وسكرتير للحكومة التونسية وكان يشرف على الإدارة العام باسم رئيس الوزراء[3] وقد أحدثت الإدارة الفرنسية تغييرات في الوزارات التونسية ولم يبقى بعد الاحتلال والحماية من الوزارات القديمة غير منصب الوزير الأكبر ووزير القلم والاستشارة ، وقام المقيم العام بعد عام 1881م بأعمال وزير الحربية ، كما قام قائد القوات الفرنسية أيضاً بتلك المهام وأصبح لمجلس الوزراء بعد عام 1882م أمين عام فرنسي يعينه الباي ويوافق عليه الحاكم العام[1]

عقب توقيع معاهدة (المرسى الكبيرعام1883م) أسرعت فرنسا بإلغاء المجلس التشريعي ثم عهدت بإصدار التشريعات إلي الباي، مع ضرورة توقيع المقيم الفرنسي على المراسيم التي يصدرها قبل تنفيذها وفي عام 1896م أعادت فرنسا المجلس التشريعي بعد حصرت عضويته على الفرنسيين وجعلت عدد أعضائه ستة وثلاثون فقط وكان الغرض منه تنسيق جهود الجالية الفرنسية مع جهود سلطات الاحتلال الفرنسي من أجل استنزاف موارد البلاد وفي عام 1917م منحت فرنسا التونسيين حق العضوية في هذا المجلس لأول مرة وحددت ممثلوهم بعدد ستة عشر عضواً ويتولى المقيم العام الفرنسي تعينهم[2]

ونتيجة لمعارضة التونسيين لبعض مشروعات هذا المجلس قامت الجكومة الفرنسية بقسمته إلى مجلسين في عام 1920م ، أحدهما فرنسياً والآخر وطنياً إلا أنهم عادوا إلى دمجهما في مجلس واحد في عام 1922م وذلك عندما اشتدت الحركة الوطنية التونسية قلصت فرنسا عدد التونسيين في (المجلس الكبير) فأصبح عدد الفرنسيين 52 عضواً وعدد التونسيين 26عضواً تنتخبهم الغرفتان التجارية والزراعية ، ثم طرأت بعد ذلك تغييرات على المجلس فقد زيد عدد الأعضاء بموجب الأمر الصادر عام 1928م فأصبح عدد الفرنسيين 52 والتونسيين 36 عضواً وزيد عدد الأعضاء مرة ثانية عام 1933م إلى 56 فرنسياً و42 تونسياً وفي عام 1945م جعل عدد التونسيين مساوياً لعدد الفرنسيين وسلطة هذا المجلس لا تتعدى تقديم الاقتراحات في الشئون الاقتصادية واستعراض الميزانية دون إبداء الرأي بالموافقة أو عدم الموافقة ، فتوترت العلاقات

---

[3] زهدي عبد المجيد: تاريخ العرب المعاصر ،ط2 2010م ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والواردات/القاهرة ، ص124.

[1] حلمي محروس إسماعيل: تاريخ العرب الحديث ، د.ت ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر/الإسكندرية ، ص247

[2] حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق ، ص247 .

بين التونسيين والفرنسيين في المجلس وقدم الفرنسيون استقالاتهم عام 1950م احتجاجاً على تساهل الحكومة الفرنسية نحو المطالب الوطنية التونسية وتوقفت أعمال المجلس الكبير عام 1951م[3]

ثالثاً: مغزى الاحتلال الفرنسي وفلسفته في تونس:

نجد أنَ سياسة الاحتلال الفرنسي في تونس بنيت على بعض مبادئ براقة في مظهرها والتي كانت أن أعلنتها الثورة الفرنسية– فقد اعتبر الفرنسيون جميع سكان المستعمرات يجب أن يكونوا موطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات وعلى هذا الأساس قامت نظرية الاستيعاب (Assimilation) والمقصود بها صبغ المستعمرات بالصبغة الفرنسية عن طريق فرض ثقافة الفرنسيين ولغتهم وتقاليدهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية على الأفريقيين حتى يستوعبوها ومن ثمَ يصبح تكوينهم وتفكيرهم واتجاهاتهم في مختلف نواحي الحياة كالفرنسيين ويتطلب هذا بالطبع قطع كل صله للأفريقي بتاريخه القومي وحضارته الإفريقية بمختلف مظاهرها ومقوماتها، ثم تتسرب تدريجياً الثقافة الفرنسية وما يتصل بها من تقاليد ومظاهر حضارية ثم يرتبط التونسيون بعد ذلك تاريخاً واجتماعياً وسياسياً بالأم الكبرى فرنسا[1]

رابعاً: الهجرة الفرنسية إلى تونس:

عملت فرنسا منذ بداية احتلالها لتونس على تهجير الفرنسيين إليها ، باعتبارها امتدادا لها عبر البحار فتدفق المهاجرون الفرنسيون وكذلك الأوربيون بشكل فردى وجماعي فمنذ عام1881م أخذوا يفكرون في أحسن الوسائل المرغبة لهجرة العناصر الأوربية إلي تونس والاستيطان بها ، فشجعت الاستعمار الحر في مجال الأراضي الزراعية وصار الفرنسي يقوم بتسجيل ملكيته للأرض الزراعية في المحكمة المختلطة التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض لكن

[3] زاهر رياض: استعمار إفريقيا ، ط1965م ، الدار القومية للطباعة والنشر/القاهرة ، ص173 .

[1] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 ، ط1977م ، معهد البحوث للدراسات العربية/عمان ، ص134.

وبالرغم هذه التسهيلات التي منحت للمستوطنين من أجل امتلاك الأرض ، فإن نظام الاستعمار الحر لم يشجع سوى عدد ضئيل من الفرنسيين على الهجرة إلى تونس[2] إذ أنَ الذين هاجرو أغلبهم كان ينتمي إلى كبار الرأسماليين الذين يشغلون مساحات واسعة من الأرض ويؤجرونها للسكان الأصلين الأوربيين من أجناس أخرى ونظراً لضآلة الكثافة في تونس عند فرض الحماية عليها ، فإن سياسة الهجرة الأوربية كانت شديدة الخطورة على تونس التي لم يزيد عدد سكانها حينئذٍ عن المليون نسمة وكان معظمهم يتركز في الأقاليم الساحلية بينما كان الداخل مقفراً من السكان[1]

خامساً: السياسة الاقتصادية للاحتلال الفرنسي في تونس:

وجهت فرنسا اهتمامها وعنايتها منذ اللحظة الأولى من احتلالها إلى استيلاء وانتزاع الأراضي من يد التونسيين ووضعها في يد المهاجرين أفراداً وشركات ثم أصدرت التشريعات اللازمة لذلك بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة (أملاك الحكومة) المقدرة بمليون هكتار بعد أن تركت التونسيين يفلحونها في البداية إلا أنها لم تلبث أقامت بطردهم وأحلت محلهم مستوطنين فرنسيين وفي عام1885م صدر قانون التسجيل وهو يرغم كل من يستغل أرضاً على تسجيلها ومن الطبيعي ألا يتم التسجيل إلا لمن استطاع إثبات ملكيته بعقود رسمية وجعلت إثبات الملكية يتم أمام لجنه من خمسه قضاه ثلاث فرنسيين واثنان تونسيان، ومن لم يستطع إثبات الملكية أخذت منه الأرض[2]

في عام 1886م صدر قرار بضم أراضي الغابات والأحراش إلى أراضي الحكومة الفرنسية والتي كان قد بلغ مقدارها مليوناً وستة ألف هكتار وفي عام 1886م صدر أمر بإلحاق كل الأراضي غير المستغلة في الزراعة إلى أملاك ، فكان من الطبيعي أن يدخل في ذلك كثير من أراضي القبائل ورحبت الحكومة بتجديد الأراضي البور وفي عام 1898م أصدرت الحكومة الفرنسية أمراً بالاستيلاء على أراضي الأوقاف والتي قدرت مساحتها أنذلك بأربعة مليون هكتار وهو ربع المساحة الكلية لتونس وفي عام 1903م صدر قرار بوضع حدود للغابات ومن الطبيعي أن تنتهي هذه العملية بضم بعض الأراضي الخاصة المجاورة لهذه الغابات ، لاسيما التي عجز أكثر مالكيها عن إثبات ملكيتهم لها ويقول الوطنيون أن الإدارة الفرنسية ارتكبت في

---

[2] نفس المرجع: ص527.

[1] يسرى الجوهري: الوطن العربي (دراسة في الجغرافية التاريخية) ط2004م ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر/الإسكندرية، ص167.

[2] حلمي محروس إسماعيل: مرجع سابق ، ص248.

سبيل الاستيلاء على الأراضي أبشع الفظائع وذلك بعد أن وضعت هذه الأراضي كلها في يد (إدارة الزراعة والاستعمار)[3]

كما حصرت السلطات الفرنسية المعادن والصناعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين ، فتمكنوا من استغلال الثروة المعدنية في البلاد خاصةً بعد أن تمكنت سلطات الحماية من إعلان الوديان والغابات والمناجم ملكاً للحكومة الفرنسية ، ثم عمدت إلى الشركات الفرنسية مهمة البحث والحصول عليها، لذلك استحوذت الشركات الفرنسية علي جميع مجالات الصناعة بالإضافة إلى احتكار الفرنسيين للنشاط التجاري بعد أن وضعت كل النشاط الصناعي في يد الشركات الفرنسية ، مما جعل من تونس مورداً مهماً لجلب الموارد الخام اللازمة للصناعات الفرنسية، ثم وضعت شتي العراقيل في طريق الصناعات الوطنية للقضاء عليها وأغدقت على الصناعات والسلع الفرنسية بالامتيازات والاستثناءات حتى غدت هي المتحكمة في السوق ، ثم وضعت نظاماً جمركياً جعل تونس سوقاً للبضائع الفرنسية وحدها ومنحت السلع والمنتجات الفرنسيين تسهيلات واستثناءات متنوعة جعلتها تتحكم في السوق التونسية تحكماً استغلالياً بشعاً[1]

كانت المصنوعات الفرنسية تدخل تونس بدون رسوم جمركية بينما رفعت الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية الأخرى ، ثم عمدت إلى فرض الضرائب غير المباشرة التي يتحمل أكثر عبئها المستهلكون وأغلبهم تونسيون لذلك كسدت الصناعة التقليدية التي كانت مزدهرة في تونس قبل الاحتلال، كما تحول صغار الفلاحين إلى أجُراء بعد أن ستولي المستعمرون الفرنسيون على معظم الأراضي الخصبة ، كما جعلت صادرات تونس لا تتجه لغير فرنسا[2]

- الاحتكار الأجنبي:

خصخص الاحتلال الفرنسي البلاد للقيام بدور المستفيد الأول لخيرات تونس دون شعبها صاحب الأرض الحقيقي بالسيطرة على السوق الداخلية وتصدير رؤوس الأموال ، كما قام باحتكار النقل البحري والوحدة الجمركية بين فرنسا وتونس ، فكانت السوق الفرنسية هي السوق الوحيدة المحتكرة للإنتاج الزراعي، كما أنشئوا فروع للمصارف والصناعات للمواد الأولية كالحديد والفوسفات والزنك وغيرها ومنذ بداية الاحتلال دخلت المنتجات الصناعية الفرنسية إلى السوق

[3] زاهر رياض: مرجع سابق ، ص163.

[1] محمود شيت خطاب: قادة المغرب العربي ، ج1 ، ط2 1973م ، دار الفكر لطباعة والنشر/عمان ، ص258.

[2] جعفر عباس حميدي: مرجع سابق ، ص174.

التونسية وحدث الإغراق بالأسواق ونتج عن تلك السياسة حركة ركود وكساد للصناعات الوطنية بعد أنَ كانت مزدهرة قبل الاحتلال[3]

ضم الفرنسيون في عام1892م الأراضي البور إلى الدولة ومن ثم وضعوا أيديهم على مساحات شاسعة في الجنوب من صفاقس ، حيث استطاع الأوربيون أن يشاركوا في إنتاج الزيتون وهو من أهم موارد السكان الأصيلة قبل الحماية وقد استمرت الحماية على إتَباع اغتصاب الأراضي حتى بلغ ما يمتلكه الأوربيون ما يعادل خمس مساحة الأراضي المزروعة التي تقدر مساحتها حينئذ حوالي 3’866’000 هكتار ومع ذلك فإن نصيب الأوربي في المنتجات الزراعية كان حوالي 3% من مجموعة الثورة الزراعية وكذلك عملت سلطات الحماية على تعميد الطريق أمام التوسع الفرنسي ومن هنا نلاحظ أن الظروف قد اجتمعت لوضع تونس بأكملها تحت سيطرة الاستعمار الرأسمالي الفرنسي[1]

سادساً: الهجرة التونسية إلى فرنسا:

ظاهرة الهجرة التونسية كانت نتيجة لانعدام الحرية طالما كان القانون الفرنسي يعتبر التونسيين رعايا فرنسيين ولم يعترف بحقهم في التمتع بكامل الحريات المدنية والسياسية كمواطنين وكذلك التجنيد الإجباري وسوء الأحوال الاقتصادية حيث كان التونسيون يشكون من الضرائب الثقيلة وغير القانونية[2] بعد أن عبء الفرنسيون بأراضي الحبوس (الأوقاف) والمشاع والأملاك الأميرية ، ثم كان قد اقتطع الحاكم الفرنسي مساحات شاسعة من الأراضي للمستعمرين الفرنسيين ، مما أدي إلى حدوث قلق واضطراب في الحياة الريفية التونسية ، نتيجة لعملية إزاحة للفلاحين من أراضهم لإفساح المجال للمحتلين ولم يكن أمام هؤلاء الفلاحين إلا أن يُهيموا على وجوههم ، لذا كانت هجرتهم نحو فرنسا عام1916م بنزوح عدد كبير من القبائل الكبرى والصغرى[3]

سادبعاً: السياسة التعليمية للاحتلال الفرنسي في تونس:

---

[3] محمد شيت خطاب: مرجع سابق ، ص258.

[1] يسرى الجوهري: مرجع سابق ، ص176 ، 177.

[2] دولة أحمد صادق آخرون: جغرافية السكان ، ط1964م ، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة ، ص451 ، 452.

[3] زاهر رياض: مرجع سابق ، ص369.

اتجهت السياسة الفرنسية إلى محو الروح القومية بعد أن استبعدت اللغة العربية واستبدلتها باللغة الفرنسية ، حيث خضع التعليم في تونس بأكمله للنظم الفرنسية ، فأسسوا في عام1883م إدارة العلوم والمعارف ووضعوا برنامج لإنشاء مدارس ابتدائية فرنسية لكل من الفرنسيين والعرب ولم يكن للغة العربية نصيب منها حتى تبين للتونسيين خطر هذا السياسة ، فاحتجوا عليها بأن يسمح بتدريس اللغة العربية في المدارس الخاصة بالعرب التي أطلق عليها (المدارس العربية الفرنسية) ويمكننا أن ندرك قيمة اللغة العربية في هذه المدارس إذا عرفنا أن هذه المادة جُعلت اختاريه للطلاب حتى عام 1946م كما جُعلت مدة التعليم الابتدائي طويلة وفي عام 1946م ظهر إنشاء مدارس للمرحلة الثانية وهي مدارس ابتدائية راقية يدَرس فيها إلي جانب اللغتين الفرنسية والعربية بعض الحرف اليدوية والنظم الزراعية ثم بعد ذلك أنشئت المدارس الصناعية التي كانت مدة الدارسة أيضاً فيها طويلة تمتد إلى ثماني سنوات واقتصر التعليم الثانوي على مدرسة واحدة وهي المدرسة (الصادقية) والتي كان التعليم فيها باللغتين العربية والفرنسية وهي تؤهل لنيل شهادة البكالوريوس ، أما التعليم العالي فاقتصر على (جامع الزيتونة) الذي انحصر التدريس فيه علي الثقافة العربية الدينية وينفق عليه من موارد الأوقاف ولا شك أن الثقافة الفرنسية قد وجدت استجابة من أبناء البورجوازيين الذين فقدوا الشعور الوطني وذلك لأن فرنسا كانت تسعى على الدوام إبعاد تونس عن مجال الدول العربية والثقافة العربية بل حاولت إضفاء الصبغة الفرنسية البحتة عليها[1]

[1] زاهر رياض: مرجع سابق ، ص370.

الخاتمـــــة:

خلُصت الدراسة إلي أن الاحتلال الفرنسي في تونس لم يكن مجرد وجود عسكري أو سياسي مؤقت ، بل مشروعاً استعمارياً متكاملاً استهدف إعادة تشكيل الدولة والمجتمع بما يخدم المصالح الفرنسية . فقد عملت فرنسا على فرض نظام إداري تابع لها وربط الاقتصاد التونسي بالسوق الفرنسية ، إلى جانب نشر الثقافة الفرنسية ومُحاولة إضعاف الهوية العربية الإسلامية عبر سياسات التعليم والفرنسة . كما أدت سياسة الاستيطان والاستحواذ على الأراضي والثروات إلى تدهور أوضاع السُكان المحليين وظهور أزمات اقتصادية واجتماعية دفعت أعداد من التونسيين إلى الهجرة – وعلى الرغم من الجهود الفرنسية لفرض سياسة الاستيعاب الثقافي ، فإن الشعب التونسي حافظ على هويته الوطنية والدينية ، الأمر الذي أسهم لاحقاً في تنامي الحركة الوطنية ومُقاومة الوجود الاستعماري حتى نيل الاستقلال .

نتائج البحث:

1– اعتمدت فرنسا في تونس نظام الحماية بوصفه أداة للسيطرة السياسية والإدارية غير المباشرة .

2– سعت الإدارة الفرنسية إلى تطبيق سياسة الفرنسة لدمج المجتمع التونسي ثقافياً داخل المنظومة الفرنسية .

3- أدى الاحتلال الفرنسي إلى تقليص صلاحيات المؤسسات الوطنية وتحويلها إلى أجهزة خاضعة للإدارة الاستعمارية .

4- أسهم الاستيطان الأوربي في تعزيز النفوذ الفرنسي والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة

5- ترتب على سياسة نوع الأراضي تدهور أوضاع الفلاحين التونسيين وفقدانهم لوسائل الإنتاج

6- احتكرت الشركات الفرنسية النشاط الاقتصادي والصناعي والتجاري داخل تونس .

7- ساعدت السياسة الجُمركية الفرنسية في إضعاف الصناعات التقليدية الوطنية ولإغراق السوق بالمنتجات الفرنسية .

8- أدت الضرائب وسياسة الاستغلال الاقتصادي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية والهجرة نحو فرنسا .

9- استخدمت فرنسا التعليم وسيلة لنشر الثقافة الفرنسية ولإضعاف اللغة العربية والهوية الوطنية

10- فشلت سياسة الاستيعاب الثقافي الفرنسية في القضاء على الانتماء الوطني والديني للشعب التونسي .

توصيات البحث:

1- تشجيع الدراسات التاريخية التي تعتمد على المصادر العربية والإفريقية لإعادة قراءة تاريخ الاستعمار بصورة موضوعية .

2- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى للسياسات الاستعمارية الفرنسية على المُجتمع التونسي .

3- التوسع في دراسة تأثير الاستيطان الأوربي على البنية السُكانية والزراعية في تونس .

4- تعزيز الدراسة التي تكشف العلاقة بين الاستعمار والتبعية الاقتصادية في الدول الإفريقية .

5- تعزيز نتائج الدراسات التاريخية في تنمية الوعي الوطني والحفاظ على الهُوية الثقافية العربية والإسلامية .

قائمة المصادر والمراجع:

(1) أبو القاسم سعد الله: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3 ، ط1977م، معهد البحوث للدراسات العربية/عمان .

(2) أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية ، ط1984م، مكتبة النهضة المصرية/القاهرة .

(3) إسماعيل أحمد ياغي: ومحمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2 ، ط1993م ، دار المريخ للنشر/الرياض .

(4) جعفر عباس حميدي: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، د.ت ، دار الفكر العربي/عمان.

(5) جمال حمدان: إستراتيجية الاستعمار والتحرير، ط 1968م، المكتبة المصرية للطباعة والنشر/القاهرة .

(6) حسن صُبحي: تاريخ شمال إفريقيا الحديث والمعاصر، د.ت ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر/الإسكندرية .

(7) حسن عابدين والسر سيد أحمد العراقي: معالم التاريخ الإفريقي، دار جامعة الخرطوم للنشر

(8) حلمي محروس إسماعيل: تاريخ العرب الحديث، د.ت، مؤسسة شباب الجامعة للنشر/الإسكندرية .

(9) دولة أحمد صادق آخرون: جغرافية السكان ، ط1964م، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة

(10) زاهر رياض: استعمار إفريقيا ، ط1965م ، الدار القومية للطباعة والنشر/القاهرة .

(11) زهدي عبد المجيد: تاريخ العرب المعاصر ،ط2 2010م، الشركة العربية المتحدة للتسويق والواردات/القاهرة .

(12) شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة .

(13) شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ، ط1977م ، مكتبة الأنجلو المصرية/القاهرة .

(14) مفيد الزيدي: موسوعة تاريخ العرب الحديث والمعاصر، الدار المصرية للكتب/القاهرة.

(15) يسرى الجوهري: الوطن العربي (دراسة في الجغرافية التاريخية، ط2004م ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر/الإسكندرية .